صابر موسى

نظام ملكية الأراضي في فلسطين في أواخر العهد العثماني

سعت الحركة الصهيونية ، منذ بداية نشاطها المنظم في فلسطين ، خلال الربع الأخير من القرن الماضي ، الى امتلاك اكبر مساحة ممكنة من الاراضي ، باعتبار ذلك احدى الركائز الضرورية لاقامة دولة يهودية هناك . وقد استغل الصهيونيون ، لتحقيق مأربهم تلك ، الاوضاع السياسية ـ الاجتماعية ، التي كانت سائدة في فلسطين انذاك ، واستطاعوا امتلاك مساحات معينة من الاراضي ، في مناطق مختلفة . وقد ساعد نظام ملكية الاراضي الذي كان سائدا في فلسطين (ومناطق اخرى من الامبراطورية العثمانية) انذاك ، الصهيونيين على تحقيق بعض مخططاتهم في امتلاك الاراضي . وموضوع هذه الدراسة هو تتبع التطورات التي شهدتها ملكية الاراضي في فلسطين ، خلال الفترة التي بدأ فيها الاستعمار الاوروبي ، والصهيونيون ، بالتوجه الى هذه المنطقة من العالم ، وذلك بالتركيز على القوانين والانظمة الخاصة بملكية الاراضي ، والتي ساعدت في عملية التسلل الصهيوني الى فلسطين بصورة او باخرى . ولذلك لا بد من العودة الى قوانين وانظمة الاراضي العثمانية التي كانت سائدة في حينه .

تأسست الدولة العثمانية في مطلع القرن الرابع عشر ، وراحت تنمو وتزدهر الى ان وصلت اوج عظمتها في القرن السادس عشر ، ومن ثم اخذت بالانحسار والتراجع ، الى ان انهارت في بداية القرن العشرين مع نهاية الحرب العالمية الاولى .

الاسس التاريخية لنظام ملكية الاراضي العثماني

امتازت الحقبة الاولى من تاريخ الامبراطورية العثمانية ، وهي فترة التأسيس والفتوحات المستمرة ، بعدم شمولية السلطة وبساطة مفاهيمها ، بالرغم من مركزيتها الشديدة . فقد كان للدولة انذاك وظائف محدودة لا تتعداها ، تنحصر بالدفاع عن الولايات ، او توسيع رقعة السلطنة العثمانية ، وعلى الصعيد الداخلي ، اقتصرت مهامها على حفظ النظام العام ، وتحصيل الضرائب وتوزيعها على وجوهها المختلفة ، والفصل في الخصومات التي انيطت بالنظام القضائي في الدولة . وكانت هذه المهام جميعها تقع على عاتق الجيش ، مما صبغ الدولة في تلك الفترة بالصبغة العسكرية ، حيث كان الجيش عماد الحكم واداة الحرب ، في الوقت ذاته[1] . ولما كانت هذه هي صبغة الدولة ، فقد كان لا بد لها من توفير وتأمين موارد العيش لهذا الجيش ، ومن ثم لموظفيها ، ايضا ، ولذلك اتجهت الى اعتبار الارض ، التي كانت تحتلها القوات العسكرية ، ملكية عامة تخصص ريعها لبيت مال المسلمين ، اي خزينة الدولة ، وجعلها وقفا على الامة الاسلامية ، واخذ العثمانيون بهذا المبدأ من الشريعة الاسلامية ، معتمدين في ذلك على الفقه .